اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

في الهم الاقتصادي

اجراءات حمائية لتجنب التضخم

(١ - ٢)

حسام الساموك

ما بين الخطوة المسؤولة التي نهض بها البنك المركزي العراقي، في امتصاص السيولة النقدية وتعزيز سعر صرف الدينار العراقي والسباقات القائمة في تواصل الحالة التضخمية وامكانات تصاعدها ما زال الكثير مما ينبغي ان يجاهر باعتماده.

نعم، اننا نقدر التشخيص الجريء للمعنيين بحملة مواجهة التضخم حين لمحوا إلى ان اطرافاً رسمية (وزارات ومؤسسات مسؤولة) تتحمل وزراً كبيراً في دفع معدلات التضخم لأن ترتفع وتلهب حركة السوق وتفاقم اشكالية التضخم بما يربك حياة البلد والإنسان معاً، من خلال اجراءات عشوائية غير مدروسة، وهنا يجب ان نقف طويلاً ونسمي الأشياء بمسمياتها الحقيقية.

يقود البنك المركزي حملة ضارية لترتيب حالة السوق العراقي واعادة الامور إلى اوضاعها - ولو نسبياً او قل تدريجياً - لكننا ينبغي ان لا نغفل حقائق فرضت نفسها قسراً ولا يمكننا ان نشكك باهدافها لانها (لا بد منها).

اعلنت وزارة المالية على لسان وزيرها ما لا يمكن إلا ان نسميه بشائر للقطاع الاكبر من المواطنين حين اعلن عن ترتيب مشروعات زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين اعتباراً من مطلع العام القادم وبدء السنة المالية الجديدة، ونحن لا بد ان نقدر مثل هذا الاجراء حيث تمت زيادة الموازنة من ٣١ مليار دولار لسنة ٢٠٠٦ إلى ٤٢ ملياراً لسنة ٢٠٠٧ لكننا ينبغي ان نسأل السيد وزير المالية والحكومة ومجلس النواب ان كان أي منهم او من فرقهم المعينة درس تداعيات مثل هذه السياسة التي تتأهب فيها الحلقات الطفيلية في السوق المحلية قبل المستفيدين المفترضين منها وهم الموظفون والمتقاعدون، لقضمها وتحويلها مكتسبات لنهمهم وجشعهم، لتعود الحالة بارباك اكثر، حين يفقد الدينار قيمته الشرائية وتنخفض قيمته السوقية لصالح المرابين والمضاربين، وعندها تتكرر صور حالة التضخم التصاعدية التي حدثت اواسط التسعينيات يوم اخذ المواطن يفاجأ بسعر جديد لقيمة الدينار كل صباح اقل انخفاضاً.

وفي الوقت الذي نرجو فيه ان لا يفترض اننا نعترض على الزيادة المنتظرة في سلم رواتب كل من الموظفين والمتقاعدين معاً، حيث اكد المسؤولون انها اعتمدت كلها او ربما بعضها باتفاق مع صندوق النقد الدولي، سواء باشتراطاته القسرية، او مشوراته الفنية، نسعى ومن منطلق الحرص على ان تدخل تلك الزيادات جيوب المستفيدين منها وتلبي حاجاتهم الحقيقية وتوفر لهم متطلبات حياتهم الضرورية، لا ان تدخل في الجيب الايمن لتخرج من الجيب الايسر بفعل ما تتأهب له ما اطلقنا عليها بالاطراف الطفيلية التي تصطنع التضخم اصطناعاً عبر حمى زيادة اسعار السلع والخدمات القائمة على قدم وساق.

الاستثمار الاجنبي بين الحاجة والحذر

(٢-٣)

بغداد / د.جميل محمد جميل الدباغ

> إن العولمة التجارية كمصطلح اقتصادي لم تكن وليدة العقدين الماضيين من الزمن كما يعتقد الكثيرون ، لأن بذورها كانت قد زرعت عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وقبل ان تضع الحرب أوزارها بقليل من خلال معاهدة برتن وودز التي عقدت عام ١٩٤٤ في نيوهمشاير الامريكية تحت اشراف الرئيس الامريكي تيودور روزفلت والتي تم بموجبها إنشاء الاذرع الرئيسة الثلاثة للسيطرة على العالم اقتصادياً وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد تتحكم فيه الولايات المتحدة الامريكية كزعيمة للعالم الحر.

هذه الأذرع الثلاثة هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة على أساس من الترابط المحكم بينها بهدف الحكم والسيطرة بالنظام الاقتصادي الجديد الذي يصب في مصالح الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الرأسمالية الأخرى والتي تعرف اليوم باسم البلدان خلال السيطرة على التجارة الدولية بطريقة وأسلوب تضمنتها اتفاقية إنشائها وبدء أعمالها منذ عام ١٩٤٧, وعند متابعة الأوضاع الاقتصادية لبلدان العالم العربي نجدها على العكس من اتجاهات العولمة الاقتصادية، فبينما أحدثت العولمة تقدماً لا يمكن انكاره في مجالات الإنتاج الصناعي عموماً والزراعي خصوصاً، نجد العكس يحصل بالنسبة للبلدان العربية حيث تباطأ الانتاج وزادت الفجوة الاستيرادية لمختلف السلع والخدمات عاماً بعد آخر وأصبحت الفاتورة الاستيرادية تثقل أعباء ميزانيات هذه الدول حتى النفطية منها. وهذه الحقيقة كانت ولا تزال تؤكدها الدراسات والبحوث العربية الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي.

وعموماً، فان العولمة يمكن تعريفها على أنها تكامل الانتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم. وتتمثل مظاهر العولمة على مستوى عوامل الانتاج في زيادة تدفق رأس المال والعمل عبر الحدود، وعلى مستوى المنتج في النمو الكبير للتجارة العالمية بالاضافة إلى النمو في الناتج العالمي. ويتحدد مفهوم العولمة عند الانكتاد بزيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الاجنبي المباشر واسواق رأس المال. كما زاد في عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي.

لقد تسارعت وتيرة العولمة منذ منتصف الثمانينيات في الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة حيث زادت التجارة العالمية بضعف السرعة التي زاد بها إجمالي الناتج المحلي العالمي تقريباً. وأخذت الاسواق المالية في كثير من الدول التحرر السريع من القيود المفروضة عليها، كما تسارعت التدفقات المالية في كثير من الدول النامية. كذلك حقق الاستثمار الاجنبي المباشر نمواً ليس فقط بالنسبة للناتج العالمي ولكن ايضاً بالنسبة للتجارة الدولية.

ويتجسد الشكل البسيط للعولمة في اشتراك إحدى الوحدات الاقتصادية لدولة ما في التجارة بمنتج وحيد مع كيان اقتصادي في دولة اخرى. بينما الشكل العميق للعولمة يتمثل في القيود على التجارة والاستثمار. لقد زادت حدة المنافسة في الأسواق العالمية واخترقت الشركات متعددة الجنسية الأسواق الاجنبية في الوقت الذي دعمت فيه من قوتها في أسواقها المحلية وتكاملت عملياتها على النطاق العالمي لتخفيض التكاليف ومن ثم زاد الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الانتاج وليس فقط القائم على التجارة. وبذلك اصبحت العولمة هي القوة التي تقود النمو الاقتصادي في مناطق عديدة من العالم. إن تقليل القيود على التجارة والاستثمار واتفاقية الأورجواي التي تمخض عنها انشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٠ قد اعطى دفعة كبيرة لتحرير التجارة العالمية في قطاعات جديدة، وقد اسهم كل ذلك في تخفيض القيود على التجارة. اما بالنسبة للاستثمار فان معظم الدول وخاصة الدول النامية تحاول الحصول على استثناءات لتحرير السبل نحو مزيد من تدفق رأس المال الاجنبي إليها. كما أعطت فرصاً لرأس المال الاجنبي في ولوج أنشطة كانت مغلقة عليه من قبل.

كذلك اختفت معظم القيود على تحركات رؤوس الاموال في الدول المتقدمة إلى الخارج في الوقت الذي بدأت الدول النامية في تخفيض القيود وتحسين الاجراءات وفتح المجالات امام رؤوس الاموال الواردة للاستثمار المباشر. وقد ساعد ذلك على فتح المجال أمام المنشآت المحلية والفروع الاجنبية في الدول المضيفة للدخول في الاسواق الدولية من خلال تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية المباشرة. ومنذ عام ١٩٩٧ وقعت معظم الدول على الأساليب الدولية لمعاملة وحماية الاستثمار الاجنبي على مستوى الدولة او المستوى الاقليمي او متعدد الاطرا

ف، الامر الذي قلل مخاطر الاستثمار الاجنبي وزاد من استقرار قواعده ومن ثم انخفضت تكاليف دخوله ووضعت الكثير من الدول برامج ترويج لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها.

لقد تناولت الكثير من النظريات محددات الاستثمار الاجنبي كنظرية عدم كمال السوق التي تفترض غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية، وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الاجنبية. ونظرية المنشأة الصناعية التي تفيد بأن الاستثمار الاجنبي يجب أن يحقق ارباحاً اكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية او شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة. اما نظرية دورة المنتج فقد اكدت على اهمية التفوق التكنولوجي كمورد من محددات الاستثمار الاجنبي بالاضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي. وبالمقابل فإن نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية أكدت على ضرورة احتفاظ المستثمر الاجنبي بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق له التميز المطلق بدلاً من تصديره او بيعه لشركات الدول المضيفة. بينما ركزت نظرية الموقع اهتمامها على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الاجنبي.

وعموماً فإنه يوجد على نطاق كبير اتفاق على أن الاستثمار الاجنبي يحدث عندما تتوفر مجموعة من العوامل اهمها ان تكون للدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي مزايا مكانية افضل من الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة مثل انخفاض الأجور والضرائب واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

زراعة الشلب في بابل

دوافع اقتصادية وحلول غير متحققة

بابل / مكتب المدى

صرح السيد سليم كاظم رئيس الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية بان وزارة الزراعة وافقت على تسويق محصول الشلب المزروع سراً من دون موافقة الدوائر المختصة. وأشار الى ان نسبة ١٠٪ من أراضي المحافظة تزرع الشلب وتم تشكيل لجنة من وزارتي الزراعة والتجارة لتسلم محصول الشلب بالسعر الرسمي.

وأضاف قائلاً: لقد استورد الاتحاد مئات من مكائن الحراثة وستباع من قبل الاتحاد بأسعار مناسبة جدا وتقل كثيرا عن سعر السوق وكنا قبلاً قد استوردنا سيارات يابانية بيك أب وتم تجهيزها للفلاحين بسعر ٨٠٠٠ دولار أي اقل من سعر السوق بـ ٣٠٠٠ دولار. وقام اتحادنا بتوزيع مضخات ماء كبيرة الحجم بواسطة القرعة بإشراف لجنة من مجلس المحافظة. ونسعى لاستيراد البذور والمواد الكيمياوية والأسمدة والمواد الوقائية وتوزيعها على الفلاحين. وتساهم هذه المحاولات البسيطة بدعم الفلاحين وتوفير فرص لهم من اجل تعزز الانشطة الزراعية التي تعتبر العصب الحيوي في حياة كل شعب من الشعوب.

واختتم رئيس الاتحاد الحلي للجمعيات الفلاحية كلامه بالتمني على وزارة الزراعة لدعم الفلاحين وتقديم التسهيلات لهم حتى يعاودوا العمل الزراعي لان ارتفاع الأسعار وقلة البذور والمبيدات والوقود جعلت الفلاح يلجأ إلى اعمال اقل كلفة كإنشاء بحيرات الأسماك او شراء سيارة والعمل بها.

وقال الفلاح خضير ياس: نشعر بالامتنان لموقف وزارة الزراعة على موافقتها شراء محصول الشلب لدينا وكنا قد زرعناه من دون موافقات أصولية لأننا لا نستطيع زراعة الأرض بالمحاصيل الزراعية بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة وتدني أسعارها قياسا لأسعار الخضراوات المستوردة ولم نجد طريقا للعمل سوى زراعة الشلب مع معرفتنا بتأثيره السلبي على الأرض، لكننا نريد ان نعمل لنعيش.

وقال الفلاح محمد عبود السعيدي: موافقة وزارة الزراعة على شراء محصول الشلب لا تضع حلاً لمشكلة الزراعة في محافظة بابل ونأمل من وزارة الزراعة توفير ما تحتاجه العملية الزراعية بأسعار مدعومة لان الفلاح غير قادر على توفير ماهو ضروري بسبب ارتفاع الأسعار وأزمة الوقود المستمرة. وتوجهنا لزراعة الشلب كحل مؤقت وإن نسبة الإنتاج وفيرة جدا ويفوق إنتاج المحافظات الأخرى.

وقال المهندس الزراعي عماد الخياط: التوجه إلى زراعة الشلب تجاوزا على التعليمات لا يمثل حلاً لازمة الزراعة ووجود تعقيدات معروفة لا نستطيع تجاوزها بشكل سهل، بل تحتاج إلى تضافر جهود عدد من الدوائر والمؤسسات المعنية بالأمن الغذائي مثل الزراعة والتجارة والاقتصاد وإذا ظل السوق هكذا معتمدا على الاستيراد فان مستقبل الزراعة سيئ جداً. فيما حذر المهندس الزراعي عماد الخياط بقوله. تؤثر زراعة الشلب سلبا على الأرض بسبب إغراقها بالمياه، كما إنها تستهلك كثيرا من المياه ولها تأثير سلبي على الأراضي الأخرى حيث لم تحصل على كفايتها من مياه لسقي المزروعات.

وصرح مصدر مطلع في دائرة الموارد المائية بان زراعة الشلب تتسبب باتلاف مساحات واسعة من الأراضي تقدر بخمسين دونماً.

إنعقاد أول مؤتمر عن الاستثمار في محافظة البصرة

البصرة / عبد الحسين الغراوي

اكد وائل عبد اللطيف عضو البرلمان العراقي: ان الكثير من القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في البصرة تعاني الكثير من المشكلات وهذه القطاعات مهيأة لعملية الاستثمارات، واضاف: خلال ترؤسه اجتماعاً لمديري الدوائر والمؤسسات في البصرة حضره المحافظ محمد مصبح الوائلي والخبير الستراتيجي والدكتور محمد عبد الله نجم المستشار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح اسماعيل نجم، عميد كلية الهندسة بجامعة البصرة ، في ظل صدور قانون الاستثمار باتت الحاجة ماسة لوضع آلية عملية لتشجيع الاستثمار في البصرة لان جميع العوامل متوفرة فيها واشار عضو البرلمان ان قطاع الزراعة مشمول بالاستثمار ولابد من معالجة كل الصعوبات لاننا في هذا الاجتماع حضرنا للاستماع من مديري الدوائر والمؤسسات الرسمية الى المشكلات والصعوبات التي تعترض عملها بهدف معالجتها بالطرق السريعة استعداداً لمهمة التواصل مع آليات الاستثمار، حيث ان البصرة ستشهد أول مؤتمر يعقد في العراق عن الاستثمار وقد تشكلت لجنة لهذا الغرض تتكون من سبعة أشخاص وسيناقش المؤتمر المشاريع الاستثمارية التي ترغب دول الجوار باستثمارها..

فيما تطرق السيد محمد مصبح الوائلي، محافظ البصرة الى ان تراجعاً خطراً حصل في القطاع الزراعي في البصرة وتحولت مزارع الطماطة الى مناطق لايواء الإرهابيين والمجرمين وقطاع الطرق واخذت الأراضي الزراعية تشهد جفافاً وتراجعاً في انتاجيتها من محاصيل الخضار المختلفة بل ان الأرض بدأت تتصحر ودعا محافظ البصرة الى وضع برنامج لتطوير الواقع الزراعي في البصرة.

واشار الدكتور محمد عبد الله النجم المستشار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى ان القطاع الزراعي يعتمد كلياً على الثروة المائية خاصة نهري دجلة والفرات وشط العرب وطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات لحماية حصة العراق من المياه بعد قيام تركيا بانشاء مشروع شرق الاناضول وهو مشروع ضخم يتكون من ٢٢ سداً ومن المقرر ان ينجز خلال ٢٠١٠ وسوف تكون له تأثيرات في انخفاض مياه دجلة والفرات الذي كان يصل الى ٣٠ مليار متر معكب اما اليوم فقد انخفض الى ١٠,٣ مليار متر مكعب منبهاً انه سيتراجع الى ٧ مليارات متر مكعب وان المياه ستجف واوضح ان تركيا انشأت على دجلة خمسة سدود فيما يلعب سد أديسو دوراً في تقليل تصريف المياه عبر نهر دجلة الى ١٠ مليارات متر مكعب وبين الدكتور النجم ان مياه البصرة مالحة وإن الزراعة فيها تضررت كثيراً بينما كان في ٥٠ مليون نخلة لكن هذا العدد انخفض الى ٣٢ مليون نخلة وفي عام ١٩٧٩ اصبح ٢٧ مليون نخلة اما الآن فقد وصل الى سبعة ملايين نخلة وازاء هذه الحالة لابد من وضع خطة لاعادة هذه الثروة المهمة وبالتالي لابد من تقنين حصة البصرة من المياه عبر مياه مشروع الكسارة نظراً لرداءة نوعية المياه في البصرة أذ ان اغلب الانهار تحولت الى مبازل..

بعد ذلك ناقش الاجتماع اوراق عمل الدوائر والمؤسسات والقطاعات الصناعية والنفطية والزراعية والخدمية والصحية للوقوف على المشكلات التي تواجهها بهدف رفعها الى الحكومة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجتها ووضع الحلول لها..

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السابع عشر بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق ٢٠٠٦/١٢/٣ وكانت النتائج كالآتي:

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٧,٠٠٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٤٤) دينار/ دولار.

٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق(٧,٠٠٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٣١) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٣
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٣٣
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	---
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٧,٠٠٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٧,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	١,٠٠٠,٠٠٠